الفصل السادس

ملف الإصلاح السياسي .. ومشروع الشرق الأوسط الكبير

- **س (٧٠) : هل يوجد ما يمكن أن يسمى أو يعرف باسم : "الإصلاح السياسي" ..؟!!!**

ج : نعم : يوجد .

- **س (٧١) : أذكر أهم نقاط الإصلاح السياسي ؟**

ج : تتمثل أهم نقاط الإصلاح السياسي في الآتي ..

- **أولا :** وجـــود آلية دستورية تقضي بتداول السلطة على أساس مدة محددة (وبديهي يتبع هذا : شفافية أهل الحكم) .
- **ثانيا :** الفصل وإعـــادة التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث (التشريعية / القضائية / التنفيذية) .
- **ثالثا :** تمكين الشعوب من امتلاك آليات صنع القرار وحق تقريـــر المصير (ويتبع هذا : نزاهة الانتخابات / حرية تكوين الأحزاب / حرية التعبير / حرية الصحافة) .
- **رابعا :** لابد من أن تكون سلطات مجلسي الشعب والشورى (أو سلطة البرلمان بصفة عامة) أعلى من سلطة الحاكم (رئيس السلطة التنفيذية) حتى يمكن مراقبته ومساءلته ومحاكمته ــ إذا اقتضى الأمر ــ في حالة خطئه وتجاوزه .

- **س (٧٢) : هل تعتقد في إمكانية حدوث أي إصلاح سياسي على النحو السابق تعريفه ؟ أذكر لماذا ؟**

obeikandl.com

ج : لا أعتقد في إمكانية حدوث أي إصلاح سياسي على النحو السابق تعريفه .. والسبب في ذلك أن أي نظام حاكم لن يسمح بتداول السلطة .. لأن هذا يعني ــ ببساطة شديدة ــ تنازل النظام طواعية عن الملك .. وهذا ضد الطبيعة البشرية . كما وإن التنازل عن الملك قد يفتح ــ أيضا ــ أبواب الجحيم على بعض الأنظمة مبينا فسادها وتجاوزاتها الخطيرة في نهبها لثروات الشعوب والبلاد ، وهو ما يدعوها ــ أي الأنظمة ــ إلى وقف جميع بنود الإصلاح السابقة !

والملك أو السلطان بالمعنى المتعارف عليه في منطقتنا العربية هو أن يعيش الحاكم أقصى حالات الحرية والبذخ مع أدنى ما يمكن من الالتزامات والواجبات والمسئوليات [١٢] ..!!! بل إن مفهوم الملك ــ اليوم ــ يتناقض مع الواجبات التي لا تقع إلا على الفقراء والمحكومين والمستضعفين . فالسلطة تعني التسيّد ، ولا يشعر صاحبها بالتسيد إلا إذا وضع نفسه فوق القانون وجعل من موقعه ومنصبه درعا يقيه من أي شكل من أشكال المحاسبة والمساءلة والالتزام . وعندما تعني السلطة اللامسؤولية والتحلل من الالتزامات السياسية والأخلاقية ، فإن هذا يعني تجريد الشعب من حقوقه الأساسية .

كما يحول دون الإصلاح السياسي عدة عوامل أخرى هي :

أولا : الحرس القديم (أو هيئة المنتفعين) التي تبسط نفوذها في كل الميادين ولا تسمح للجديد بالولادة والنماء (حيث يتم استغلال المنصب السياسي لخدمة المصالح الخاصة وضمان مستقبل الأبناء والمقربين) .

ثانيا : عدم إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء ، سواء أكان ولاء القرابة العائلية والعشائرية أو الزبائنية والمحسوبية أو ولاء شبكات المصالح الخاصة المتغلغلة في الدولة .. وبالتالي قصر

---

[١٢] على سبيل المثال فدستور ١٩٧١ المصري (والذي يتم العمل به في الوقت الحالي / ٢٠٠٤) ؛ يتضمن سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية من حيث اختياره بالاستفتاء العام على مرشح وحيد دون منافس ، ومن حيث ممارسته للسلطة التنفيذية ورسمه لسياسات الدولة والإشراف على تنفيذها ، ومن حيث إنه يجمع بين ذلك ، وأن يكون " حكما بين السلطات " بما يفيد نظريا وتطبيقيا تحكم رأس السلطة التنفيذية في السلطات الأخرى بوصفه " حكما " بين جميع السلطات (ملحوظة : جميع النظم الدستورية في العالم لا تسمح بأن تجمع جهة واحدة بين أن تكون " حكما وخصما " في ذات الوقت ، ناهيك أن تكون هذه الجهة هي فرد واحد) .

كما وأن رئيس الجمهورية يملك التحكم في أجهزة التنفيذ كلها دون أن يكون مسئولا أمام أية جهة دستورية ، إلا أن يعاني الانتخاب بالاستفتاء العام بغير منافس له مرة كل ست سنوات .. ودون حد أقصى لمرات الانتخاب . وبهذا المعنى أصبح الشأن العام للدولة المصرية شأنا خاصا لمن يتربع على كرسي الحكم منفردا به سنة فسنة وعقدا فعقد .. بإرادة فردية شخصية نافذة لا تراجع . وبهذا صار المسئول الوحيد في الدولة المصرية هو الشخص الوحيد غير المسئول فيها ..!!!

مناصب المسؤولية على أنصار النظام وأشياعه وتابعيه . وبديهي ؛ هذا يدفع ظهور الطبقات التي تستبدل العمل والجهد الجدي بالنفاق والتملق والممالأة والالتحاق . وهكذا ؛ يتزايد تكالب أنصار النظام على المناصب بصرف النظر عن أي معيار آخر غير التبعية والمحسوبية .. حيث تصبح المناصب السياسية هي الطريق إلى الثروة (بينما في النظم الغربية الثروة هي الطريق إلى المناصب السياسية) .

ثالثا : الضبط الأمني للمجتمع .. والذي يعني إخماد روح النشاط عند الفرد لإخماد روحه السياسية وضميره الحر وشعوره بالكرامة ، أي إخماد كل ما يجعل منه إنسانا مبادرا وفاعلا ومتطلعا للتراكم والإبداع ، وهو ما يؤدي إلى قتل المجتمعات والمواهب في سبيل ضمان استقرار واستمرار نظام الحكم . وكل ما يتجاوز بشكل أو بآخر إرادة الحاكم أو كل ما يبدو أنه مخالف للطاعة يترجم في منطق الأمن على أنه تهديد قائم ومؤكد للنظام ، ويستحق رد فعل شاملا وحاسما يصل إلى التصفية الجسدية .. كما يتجـاوز دائما أصحابه المباشرين ليشمل دائرة واسعة من الأقارب أو الأصدقاء أو حتى الجيران ..!!!

ولا يعني الضبط الأمني للمجتمع سوى التشريع (بقانون الطوارئ) لأجهزة الأمن لإحضار الناس ــ دون تهمة أو مذكرة قضائية ــ لتأديبهم وإذلالهم بدون أن يكون في مقدرة الشخص الاعتراض . وهو ما يخلق شروط الإذعان ، ولا يترك للفرد خيارا آخر سوى الانسحاق والاستسلام أو التمرد والعصيان . فالحقيقة الغائبة ؛ لا يمكن أن يوجد أي إصلاح في أي مجال مع استمرار الضبط الأمني اللاقانوني واللاسياسي للمجتمع ، فهو لا يقطع الطريق على كل مبادرة مستقلة عند الأفراد فحسب .. بل يقتل فيهم أيضا أي إرادة أو رغبة في التقدم أو العمل أو الإنجاز .. كما يقضي على الانتماء للوطن ..!!!

ومن دون أجهزة الأمن الموحدة والمنظمة والشالة لأي إرادة وطنية أو عمومية أو اجتماعية ، يظهر النظام على حقيقته كلفيف من أصحاب المصالح المتعادية والمتصارعة والمتنازعة كالذئاب على فريسة مشتركة واحدة (هي ثروات البلاد) . فالأمن هو الحزب الحقيقي الواحد والدائم للنظم العربية لا ما تعلنه الدساتير أو القوائم الانتخابية من أسماء . وسيطرة الأمن تعني تفريغ المجتمع من أي إرادة وطنية وهو العصب الحقيقي للدولة المفرغة من إرادة مجتمعاتها .

رابعا : الجهل بتاريخ ومصائر الشعوب .
خامسا : الأنـــانية والشره والاستهتار .

سادسا : القيادات الضعيفة .
سابعا : البيروقراطية العقيمة والمعقمة للعقل والذكاء .

- **س (٧٣) : ما هو الناتج الطبيعي لفشل الإصلاح السياسي ..؟!!!**

ج : الناتج الطبيعي هو ما نعرفه اليوم من انهيار أسس الحياة العامة السياسية والمدنية واحتلال التنازع والتناحر والتنافس على السلطة محل العمل والاجتهاد المادي والفكري لإنتاج الثروة ومراكمة الإبداعات والابتكارات الحضارية .. ويكون التأخر والتقهقر من نصيب هذه المجتمعات . كما يدفـــع هذا الوضع إلى نشوء طبقة أرستقراطية تفرض نفسها بالقوة وتعيش على " **ريع المنصب والمكانة الاجتماعية** " .. وتنتهي إلى تشبث المسؤولين جميعا وعلى كافة المستويات بمناصبهم وعمل المستحيل للبقاء فيها واستثمارها بصرف النظر عن مصلحة النظام والمجتمع ككل ، يدفعهم أيضا ــ ما استمروا يتمتعون به بفضل هذه المناصب وامتيازاتها ــ إلى فرض الإذعان والانصياع على من هم تحت مسئوليتهم وتكبيلهم برداء الذل والمهانة والسخرة اليومية .. وبالتالي قتل الانتماء إلى الوطن (ملحوظة : في أيام الملكية وقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كانت الثروة تمثل الطريق إلى السلطة .. بينما أصبحت السلطة ــ بعد ثورة ٢٣ يوليو ــ هي الطريق إلى الثروة) ..!!!

- **س (٧٤) : ما هو " مشروع الشرق الأوسط الكبير " ..؟**

ج : هو مشروع طرحته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ــ روسيا ــ كندا ــ فرنسا ــ بريطانيا ــ ألمانيا ــ إيطاليا ــ اليابان) .. ونشرته صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في ١٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٤ .

- **س (٧٥) : أذكر باختصار أهداف مشروع " الشرق الأوسط الكبير " ؟**

ج : تتلخص أهداف هذا المشروع (الظاهرية) في النقاط (المثالية) التالية :

(١) تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح .
(٢) بناء مجتمع معرفي .
(٣) توسيع الفرص الاقتصادية .

ويروج الغرب لهذه المعاني بالقول بأن .. الديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية ، والأفـراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية ، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية . وبديهي ؛ ظاهر هذه البنود لا خلاف عليها على الإطلاق .. بينما يختلف باطنها تماما عن ظاهرها . تماما ؛ كما يسعون إلى التخلص من الإسلام بتحريفه تحت دعوى : " **العمل على إصلاح وتحديث داخلي وشامل للإسلام** " !

- **س (٧٦) : ما هي الأهداف الحقيقية لمشروع الشرق أوسط الكبير ..؟!!!**

ج : في الواقع ؛ مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مشروع تغريبي لشعوب منطقة الشرق الأوسط .. ويهدف إلى تحقيق الآتي :

(١) **إقصاء المنهاج الإسلامي ، والملتزمين به من أبنائه ، عن مجالات القيادة والتأثير في الحياة العامة في العالم الإسلامي** . ومن أبرز هذه المظاهر عدم اعتراف الأنظمة بـــ " **جماعة الإخوان المسلمين** " واعتبارها حزبا أو جماعة غير شرعية .. على الرغم من وجود الأحزاب الدينية في الحياة السياسية الغربية . كما وإن رجال الفكر والقيادات البارزة في هذه الجماعة مطاردون ـــ عادة من الأنظمة أو الدولة ـــ وغالبا ما يزج بهم في السجون بدون مبرر أو بمبررات واهية ، بينما نجد في المقابل أن الانتماء إلى التنظيمات التي تخدم أهداف الغرب والصهيونية (الماسونية والروتاري [١٣] والليونز) يفتح المجال لاحتلال المراكز العليا في المؤسسات الحاكمة .

---

[١٣] **الروتاري : منظمة ماسونية تسيطر عليها اليهودية العالمية ، تعرف باسم " نادي الروتاري " ، أسسها المحامي " بول هاريس " سنة ١٩٠٥ في مدينة شيكاغو (في الولايات المتحدة الأمريكية) .. ثم انتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء العالم . من أهم أفكارها ومعتقداتها تذويب الفوارق بين الأديان (فالهدف البعيد هو هدم الدين وإبعاد الإنسان عن خالقه) . تلقن نوادي الروتاري أفرادها قائمة بالأديان المعترف بها لديها على قدم المساواة مرتبة حسب الترتيب الأبجدي : البوذية - المسيحية - الكونفشيوسية - الهندوكية - اليهودية - المحمدية (لاحظ الاسم) .. وفي آخر القائمة تأتي " الطاوية " .**

تتظاهر بالعمل الإنساني من أجل تحسين الصلات بين مختلف الطوائف وتتظاهر بأنها تحصر نشاطها في المسائل الاجتماعية والثقافية وتحقق أهدافها عن طريق الحفلات الدورية والمحاضرات والندوات التي تدعو إلى التقارب بين الأديان وإلغاء الخلافات الدينية . أما الغرض الحقيقي فهو أن يمتزج اليهود بالشعوب الأخرى باسم الود والإخاء وعن طريق ذلك يصلون إلى جمع معلومات تساعدهم في تحقيق أغراضهم الاقتصادية والسياسية وتساعدهم على نشر عادات معينة تعين على التفسخ الاجتماعي للتحرر من الدين والأخلاق . وتختلف الماسونية عن الروتاري في أن قيادة الماسونية ورأسها مجهولان على عكس الروتاري الذي يمكن معرفة أصوله ومؤسسيه .

(٢) التحالف مع الاستبداد بكل أشكاله (الأبوية ــ والثورية) ، لحماية المصالح الغربية (الأمريكية ــ الأوربية) ، على حساب إنسان المنطقة (إرادته ــ وحريته ــ وتنميته الاقتصادية .. إلى آخره) .

(٣) فرض الكيان الصهيوني كوجود غريب في قلب المنطقة ، مما يستنزف الجهود والموارد والأوقات ، وجعل من التصدي له مشروعا ذرائعيا لأنظمة القمع والنهب التي قام عليها مغامرون لم يخف أمرهم على سدنة المشروع الغربي . ومن أغرب الأمور (التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان العقل) أن إحساس الأنظمة العربية بالخطر لوجود هذا الكيان الصهيوني الشاذ في داخلها لم يوحد هذه الأنظمة ، بينما ــ في المقابل ــ نجد أن الغرب قد وحده كراهيته للإسلام !

(٤) السيطرة الاقتصادية لإسرائيل ــ بدعم من الولايات المتحدة ــ على المنطقة العربية وإكراه الشعوب العربية على التطبيع .. ويتم ذلك بالاتفاقيات والمشروعات المخططة جيدا لمثل هذا الغرض مثل مشروع اتفاقية : " **الكويز** " [١٤] . وججر الأساس في هذا المشروع هو إسهام المكون الإسرائيلي في المنتج الصناعي العربي (وعلى رأسه المنتج المصري) .. حيث تؤدي هذه الاتفاقية إلى الآتي :

---

[١٤] الكويز : اختصار لمصطلح " QUALIFYING INDUSTRIAL ZONES: (QIZ) " أي " المناطق الصناعية المؤهلة " .. وتلك المناطق ترجع الي القسم التاسع من اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل والمعدل بموجب المذكرة رقم ٢١١٢ يو. إس . سي ١٩ ؛ وهو المشروع الذي أقره الكونجرس، وأعلنت عنه حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٩٦(في عهد الرئيس كلينتون) لكي يكون بديلا عن فكرة بنك الشرق الأوسط الذي اقترحته الولايات المتحدة لكي يمول مشروعات التنمية الاقتصادية في المنطقة ، ولكن الدول العربية تحفظت عليه .

ويمنح ــ هذا المشروع ــ الرئيس الأمريكي الحق في الغاء أو تعديل آية ضرائب لسلعة من منطقة صناعية مؤهلة تشتمل علي منتجات مصنعة من اسرائيل والأردن ، أو اسرائيل أو مصر ومعني ذلك أن السلعة المنتجة انتاجا مشتركا بين مصر واسرائيل تدخل السوق الأمريكي دون أي جمارك أو أي قيود أخري . وقد انشئت تلك المناطق بالفعل في الأردن عام ١٩٩٦ بدعوي دعم عملية السلام واشترط أن يتم استخدام خامات ومدخلات من اسرائيل بما لا يقل عن ٨ % .

وقد وقعت مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في يوم الثلاثاء (١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ / ٢ ذو القعدة ١٤٢٥) في القاهرة اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) التي تسمح بدخول منتجات هذه المناطق السوق الأمريكية معفاة من كافة التعريفات والحصص والقيود التجارية الأخرى . ويبلغ المكون الإسرائيلي في السلع المنتجة ١١,٧% ، كما يصل المكون الأمريكي إلى ١٥% .

أولا : تقنين الولايات المتحدة إدخال إسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي ، بل وتفرضها بالإكـــراه على المنطقة ، لأن المُصدّر العربي إذا لم يشرك إسرائيل في منتجه فلـــن يستفيد من الإعفاء الضريبي ومن ثم ستغلق في وجهه أبواب الأسواق الأمريكية .

ثانيا : من خلال هذا المشروع يمكن التحكم في شكل ونوع المنتج العربي والذي يمكن أن ينتهي بتدمير الصناعات الوطنية الأساسية (بتقليص الاستثمارات فيها وبالتالي حرمانها من التحديث) في مقابل الحصول على بعض المزايا التجارية في صناعات أخرى مشكوك في قيمتها الحقيقية بالقطع ، هذا إلى جانب الابتزاز الإسرائيلي في فرض الأسعار التي ترغبها لسلعتها المشاركة في المنتج العربي بغض النظر عن قيمتها أو سعرها الحقيقي .

ثالثا : إلغاء فكرة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تماما والتي يفترض أنها مستمرة إلي الآن (قاطع الأردن اجتماعات مكتب المقاطعة العربية منذ انضمامه إلي مشروع " **الكويز** ") .

رابعا : من خلال مشروع " **الكويز** " يمكن لإسرائيل أن تهمش القضية الفلسطينية وتقفز من فوقها ، كما أنها تتجاوز الحكومات العربية وحساباتها السياسية ، وتتجه مباشرة للتعامل مع رجال الأعمال والقطاع الاقتصادي ، مخترقة بذلك العصب الحساس في بنية المجتمعات العربية . (راجع إجابة السؤالين ١٢٧ ، ١٣٠ فيما بعد) .

خامسا : وننتهي من هذا كله بأن اتفاقية " الكويز " هي تطبيع سياسي واقتصادي ــ أولا وأخيرا ــ لدخول إسرائيل المجتمعات والأسواق العربية (تمهيدا لإقامة سوق شرق أوسطية تحت الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية) بدون الحاجة إلى إنهاء احتلال الأراضي العربية ، وإقامة الدولة الفلسطينية ، وحل مشكلة اللاجئين بالعودة والتعويض ، وكذا إزالة الأسلحة النووية التي تشكل ابتزازا دائما للدول العربية وعلى رأسها مصر ..!!!

- **س (٧٧) : هل يوجد هدف ديني من وراء الديموقراطية والإصلاح السياسي الذي تطالب به الولايات المتحدة الأمريكية ؟**

ج : نعم يوجد هدف ديني ..!!! فمن منظور نبوءات النبي دانيال (العهد القديم) .. ومن منظور **أبوكاليبسي (Apocalypse)** .. أي من منظور سفر الرؤيا (أي سفر رؤيا يوحنا

اللاهوتي أو الرائي) في العهد الجديد .. نجد أن المسيحيين يعتقدون في أن المسلمين سيتحولون إلى المسيحية وسيتركون دينهم وثقافتهم بلا قتال : " وبلا يد ينكسر " (دانيال ٨ : ٢٥) / " وفي أيام قليلة ينكسر لا بغضب ولا بحرب " (دانيال ١١ : ٢٠) .. وذلك بمجرد وصول الديموقراطية ووصول المبشرين إلى منطقة الشرق الأوسط . وبمجرد إزاحة الحكام عنهم سوف يتحول المسلمون إلى المسيحية ..!!!

وكما نرى ؛ حتى الإصلاح الذي يسعون إليه ذا خلفية دينية هدفها الحقيقي هو محو الإسلام من الوجود ! وهم في كل هذا يسعون في تعجيل العودة الثانية للمسيح الإله إلى الأرض .. حتى يمكنهم اللحـــاق بآخره مدتها ألف سنة سعيدة هي كل ما لديهم في العقيدة من بعث وحساب وجزاء !

- **س (٧٨) : ما معنى فصل الدين عن السياسة ..؟ ومتى أطلقت هذه العبارة ؟**

ج : لقد أطلقت هذه العبارة (فصل الدين عن السياسة) من الناحية التاريخية في القرون الوسطى لانتزاع سلطان رجال الكنيسة (الإكليروس) عن الدولة ، حيث كانت البابوية في الغرب سلطة مادية تكرس ملوكا وتعزل آخرين . والمعلوم تاريخيا ــ الآن ــ أن هذا التمرد على الكنيسة كان ضرورة لبداية عصر التنوير .. وتحرر الفكر البشري من سيطرة الفكر الكنسي الخرافي والأسطوري .. ومن هنا جاءت المقولة في سياقها التاريخي ، وأصبحت عنوانا لعصر في موطنها .

أما عندما يكون الدين مرجعية قيمية عليا تضبط الفكر وسلوك الإنسان ، فإن عبـــارة (فصل الدين عن السياسة) تعني فصل السياسة عن القيم والأخلاق بمعانيها السامية ، لتتوحل الإنسانية في مستنقعات الانحطاط واللا أخلاق .. مثل ما حصل في (سجن أبو غريب في العراق) ومن قبل (على يد صدام حسين) .. ومن بعد (على يد القوات الأمريكية) .. وكما يحدث مع الشعوب العربية التي تحكمها الأنظمة ــ الدكتاتورية ــ البوليسية القمعية ..!!! وحين يكون الدين منظومة تشريعية ترتكز في أساسياتها الأولى على حقائق العدل والمساواة وحب الخير للناس وتدور حول محورها الأساسي في مراعاة المصالح العامة للناس ، فلن يكون هناك معنى لعزل مثل هذه المرجعية التشريعية عن واقع الناس .. وإلقائهم في دوامة أهواء أصحاب المصالح والهوى والرغبات ..؟!

إن الدعوة إلى عزل الدين عن السياسة ما هي إلا محاولة مغلوطة لتجريد الفعل الإنساني من الضابط والمقوّم .. ومن نقطة الارتكاز الحقيقية التي تقوم على القانون الطبيعي في أصل الفطرة والقانون الشرعي الذي يؤكد على أن قتل النفس ، بغير نفس أو فساد في الأرض ــ كالذي يفعله بوش ، وشارون ، وكل الأنظمة البوليسية القمعية مع معارضيها السياسيين ــ هو قتل للناس جميعاً ..!!!

* * * * * * * * * * * *

obeikandl.com